

رؤوس أقلام

استملاك عقارات أبو غزالة العدالة هي الحل

د. فهد الفانك

لم تعد قضية استملاك أراضي ومباني مجموعة طلال أبو غزالة لضمها إلى أرض العبدلي قضية خاصة لا يحسن التدخل فيها، فقد أصبحت قضية عامة بامتياز، تدور حول حماية حق الملكية من الاعتداء لغير الصالح العام. وهناك معركة بين الأمانة والمجموعة يجري خوضها باللافتات والإعلانات وتبادل الرسائل والإنذارات ونشرها على شبكة الإنترنت لإطلاع العالم.

الاستملاك، أي انتزاع ملكية خاصة عنوة، يجب ألا يحدث إلا في حالات استثنائية جداً لا يمكن تجنبها للضرورة القصوى، وليس لمجرد الملاءمة، والمؤسسات العامة التي تمثل المجتمع ومصالحه لا يجوز أن تستسهل قرار الاستملاك أو تستخدمه كأداة لتحقيق مصالح خاصة.

الانطباع العام أن العملية بدأت على أساس أن ضم قطع الأراضي مفيد لشركة العبدلي أو أحد كبار المستثمرين، وعندما اصطدم المشروع بالمقاومة أو التعسف في طلب الثمن، تم التحول إلى المنفعة العامة، وتوسيع الشوارع التي لا يبدو أن لها أولوية، حتى لو كانت ملائمة، خاصة وأنها لا تتعلق بأراض خالية بل عمارات كبيرة تعج بالموظفين ويصعب إيجاد بدائل لها.

لا أريد لقارئ أن يقع في خطأ الظن أنني منحاز لطلال أبو غزالة أو جراته في الترويج لأعماله، ولكن أحداً لا ينكر عليه النجاح، فقد خلق إمبراطورية تعمل في عدد كبير من البلدان، وتقدم خدماتها المتنوعة لعدد كبير من الشركات، ولها مكانة مرموقة على الصعيدين العربي والدولي.

طلال أبو غزالة ليس مدقق حسابات فقط، بل رجل أعمال وعلاقات عامة وجهاز إعلام متحرك، وله نفوذ كبير في البلدان التي تنشط مجموعته فيها، وقد خدم الأردن في اجتذاب استثمارات عربية، وليس لنا مصلحة في استعدائه وتحويله إلى ناطق سلبي.

حتى الآن لم تتدخل الحكومة في هذه القضية الشائكة، وحسناً فعلت، فالموضوع أصبح أمام محكمة العدل العليا، التي تستطيع أن تبت في الأمر من موقع القرار المستقل الذي يجسد القانون نصاً وروحاً على ضوء الحثييات الموضوعية.

وبانتظار كلمة القضاء الحاسمة أتمنى أن ينتصر حق الملكية على تعسف القوة والنفوذ، وأن يثبت مجدداً أن حقوق المستثمرين مصانة، وأن الملكية الخاصة لا تنتزع إلا لمصلحة عامة مؤكدة، وأن الأردن بلد قانون ومؤسسات.

ffanek @ wanadoo.jo